الاستثمار الأجنبي المباشر و العولمة في دول شمال إفريقيا
مع الإشارة إلى حالة الجزائر: دراسة تحليلية

أ.مدادي عبدالقادر

المركز الجامعي بخميس مليانة

aek.madadi@gmail.com

ملخص:

هذا المقال يتمحور حول العولمة وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودول شمال إفريقيا حيث تشير التطورات الراهنة في الاقتصاد العالمي، إلى زيادة ظاهرة الاعتماد الاقتصاد المتبادل. والمتمثل في زيادة حجم معاملات السلع والخدمات العابرة للحدود، وتعاظم التدفقات الرأسمالية الدولية مع سرعة انتشار التكنولوجيا، وتدفقات الاستثمارات الأجنبية. ويشير الاقتصاديون إلى هذه الظاهرة على أنها العولمة "Globalisation". إذن ما مفهوم العولمة وما هي عوامل وأسباب ظهورها ؟ وما علاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عابرة القارات؟ وكيف تؤثر على الاستثمار

الأجنبي المباشر في الجزائر ودول شمال إفريقيا؟.

Abstract

This article focuses on globalization and its impact on foreign direct investment in Algeria, North Africa, where indicates the curent developments in the global economy, to increase the phenomenon of mutual economic dependence. The goal ofincreasing the volume of transactions of goods and servicescross-border, and the growth of international capital flows with the speed of the spread of technology, and foreign investment flows. Economists refers to the phenomenon of globalization as"Globalisation". So what is the concept of globalization and what are the factors and causes of its appearance? And its relationship to foreign direct investment and multinationals? And how they affect investment FDI in Algeria and North Africa?

المقدمة :

شهد مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، مرحلة جديدة ومتميزة في تطور النظام الرأسمالي، يطلق عليها تسمية عمولة الاقتصاديات. فتشمل العولمة الاقتصادية تحرير السوق ورفع القيود عنها، وتوسيع دور القطاع الخاص مع تراجع وظائف الدولة وانتشار التكنولوجيا وتكامل رأس المال. ومما لا شك فيه أن الاقتصاد عموما والاستثمار الأجنبي في الجزائر يتأثر بالتطورات العالمية المعاصرة، التي ألقت بظلالها على الأوضاع الاقتصادية في جميع البلدان، وفي مقدمتها العولمة بقيادة الشركات العابرة للقارات، التي تمكنت من السيطرة على كثير من أوجه النشاط الاقتصادي في العديد من الدول. كما أن ظاهرة العولمة ارتبطت بظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وعلى رأسها الاتحاد الأوربي، الذي يحتل المرتبة الأولى في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولما له من آثار على الاقتصاد الجزائري عموما والاستثمار الأجنبي على الخصوص.

وبناء على هذا تتناول الدراسة:

I. ماهية العولمة.

I.1– مفهوم العولمة "la Mondialisation":

لقد تعددت الاجتهادات لوضع تعريف محدد للعولمة، نظرا لتعدد أبعادها على جميع المستويات، الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية. وتعد العولمة عملية معقدة تاريخيا، فهي ليست نتاج العقود الماضية فحسب، وإنما تمتد إلى عدة قرون خلت.

تعني العولمة في معناها العام، التحول من النطاق الوطني على النطاق العالمي أو الكوني. وبقدر ما يتسم هذا المفهوم من تبسيط إلا أنه ينطوي على عدد من الأبعاد المتنوعة[1]:

– يتمثل الوجه السياسي العولمة في سقوط السلطوية، والنزوح نحو الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان.

[1]– عبد السلام نوير: العولمة والسياسات الاجتماعية في إفريقيا – المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية (إفريقيا والعولمة)، جامعة القاهرة – مصر 12-14 فبراير 2002، ص: 02.

– أما الوجه الاجتماعي، يمكن الإشارة إلى بروز حركات اجتماعية جديدة، كحركات حقوق الإنسان والمرأة والبيئة، والتي تزايد دورها وامتد ليتجاوز الحدود السياسية للدول، باستخدام الوسائل التكنولوجية، ومن خلال التفاعل في المؤتمرات الدولية.

– وبالنسبة للوجه الثقافي: يتجلى في صياغة ثقافة واحدة لها قيمها ومعاييرها، التي يمكن أن تنطبق على مختلف الدول. بحيث يصبح نمط ثقافي واحد تذوب فيه الخصوصيات الثقافية للدول.

– أما العولمة الاتصالية أو التكنولوجية، فتشير إلى التقدم الهائل في وسائل الاتصال عبر شبكة الأنترنت والأقمار الصناعية.

– أما العولمة الاقتصادية، حسب مفهوم صندوق النقد الدولي "بأنها تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود، والتدفقات الرأسمالية الدولية، وكذلك من خلال سرعة انتشار التكنولوجيا"[(1)]. وتتميز العولمة الاقتصادية بشكل خاص[(2)]، بتكثيف التجارة عبر الحدود، وبزيادة التدفقات المالية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعززها التحرير السريع والتقدم في تكنولوجيا المعلومات.

ورغم عدم وجود تعريف متفق عليه لمفهوم العولمة، يمكننا وصف هذه العملية بكونها التوسع المتزايد المطرد في تدويل الإنتاج من قبل الشركات العابرة للقوميات (Internationalization of production) بالتوازي مع الثورة المستمرة في الاتصالات والمعلومات، التي حدت بالبعض إلى تصور أن العالم قد تحول بالفعل إلى قرية كونية صغيرة[(3)].

وما يمكن استخلاصه من مفهوم العولمة، أنها تشير على تزايد سهولة انتقال الأفراد والسلع والخدمات، والمعلومات ورؤوس الأموال عبر الحدود وعلى النطاق العالمي. بمعنى انهيار الحدود بين الدول، وتأثير هذه الظاهرة على النظام السياسي، وعلى الدولة عموما.

ويمكن الإشارة إلى أن العولمة (Globalisation) في جوهرها ليست إلا امتداد لعملية تاريخية طويلة، تتمركز حول انتشار الرأسمالية وهيمنتها عالميا. وتمثل اتجاها قويا نحو التوحيد القسري للعالم، وفق

[(1)] – عمر صقر: العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية – الإسكندرية– مصر 2001، ص: 5.

[(2)] – محمد داواس: إفريقيا تواجه تحديات العولمة، مجلة التمويل والتنمية– FMI، العدد 4، ديسمبر 2001. ص: 4.

[(3)]– أسامة المجدوب: العولمة والإقليمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة– مصر، 2001، ص: 36.

نموذج يتمحور حول أفكار الليبرالية الجديدة، وتمركز قواها حول الولايات المتحدة الأمريكية. وكأن العولمة هي عملية أمركة للعالم وفقا لرؤى أمريكية على جميع الجوانب[1].

I.2– عوامل وأسباب ظهور العولمة:

I.2.1– انخفاض القيود على التجارة والاستثمار:

بعد الحرب العالمية الثانية بدأت الدول من تخفيض القيود المفروضة على التجارة الدولية، وذلك باستخدام الضرائب الجمركية في إطار منظمة GAAT، وقد تم تخفيض في الضرائب الجمركية على السلع الصناعية في الدول المتقدمة من 40 % عام 1940 إلى أقل من 10 % في المتوسط بعد جولة طوكيو عام 1979، حيث بلغت 6 % للإتحاد الأوربي، 4.4 % لليابان، 4.9 % للولايات المتحدة[2]. ومن ثم حققت التجارة العالمية معدل نمو سنوي 8 % منذ عام 1950 وحتى عام 1975 في الدول الصناعية[3].

كذلك تعتبر اتفاقيات جولة أورجواي، خطوة كبيرة نحو تحرير التجارة العالمية والاستثمار، حيث بلغ عدد الدول المشاركة فيها إلى 117 دولة منها 87 دولة نامية. بالإضافة إلى قيام عدد من التكتلات الاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA، والآسيان. أدى ذلك إلى مضاعفة معدل نمو التجارة العالمية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للعالم، خلال الفترة (1985–1995) ثلاث مرات عن العشر سنوات السابقة على تلك الفترة، وضعف المعدل الذي تحقق في الستينات. ومن ثم يمكن النظر إلى العولمة التي بدأت في منتصف الثمانينات على أنها تطور في عمليات التكامل الاقتصادي العالمي، المتمثل في انخفاض القيود على التجارة الدولية والاستثمار.

I.2.2– التطور الصناعي في الدول النامية وتكاملها مع السوق العالمي:

إن ما حققته الدول النامية من نمو في الفترة السابقة والحالية، يعتبر كأحد أهم أسباب للعولمة. فقد ارتفع نصيب دول شرق آسيا في الفترة 1965–1988 من الناتج المحلي الإجمالي للعالم من 5 % إلى 20 %. ومن الناتج الصناعي العالمي من 10 % إلى 23 %. أما الدول النامية زاد نصيب القطاع

[1]– يوسف محمد الصواني: إفريقيا والعولمة (الآثار، التحديات، الاستجابة)، المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية (إفريقيا والعولمة). جامعة القاهرة– مصر، 12–14 فبراير 2002، ص: 01.

[2]– عمر صقر...، مرجع سابق الذكر، ص: 9.

[3]– أسامة المجدوب...، مرجع سابق الذكر، ص: 36.

الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي من 27 % عام 1965 إلى 34 % عام 1988. بينما زاد نصيب التجارة (الصادرات والواردات) من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية زيادة سريعة من 33 % في منتصف الثمانينات إلى 43 % في منتصف التسعينات. وهكذا زاد نصيب الدول النامية من التجارة العالمية من 23 % في عام 1985 إلى 29 % في عام 1995.

I.3.2– زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد أدى إلى ظهور العولمة في النصف الثاني من الثمانينات، التدفق المتزايد للاستثمار الأجنبي المباشر بقيادة الشركات عابرة القارات، بسبب تحرير الأسواق المالية في العديد من الدول الصناعية المتقدمة، والسياسة الأوروبية الهادفة إلى إنشاء السوق الموحدة. وتشجيع أمريكا على الاستثمار فيها بفضل الشركات الأجنبية خاصة اليابانية. ونتيجة لذلك حققت الاستثمار الأجنبي المباشر نموا في النصف الثاني من الثمانينات، يماثل أربعة أضعاف معدل نمو الناتج العالمي، وثلاثة أضعاف معدل نمو التجارة الدولية[(1)].

بينما سيطرت الشركات المتعددة الجنسيات ذات الموطن الأم في مثلث الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان على 80 % من هذه الاستثمارات. ويلاحظ أن النمو في الاستثمار قد حقق معدلات أسرع في القطاعات كثيفة التكنولوجيا في دول المثلث.

أما بالنسبة للدول النامية، فقد بلغ صافي تدفق رأس المال الخاص (باستثناء الدول حديثة التصنيع) حوالي 150 مليار دولار سنويا في الفترة 1993–1996. وهو ما يمثل 6 أضعاف المتوسط السنوي للتدفقات الوافدة في الفترة 1983–1989. وزادت تدفقات رأس المال الخاص من 0.5 % من إجمالي الناتج المحلي للدول النامية في الفترة 1989/83، إلى 4 % من إجمالي الناتج المحلي سنويا خلال الفترة 1996/94.

II: الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة الاقتصادية

لقد شهدت حقبة التسعينات تغيرات كبيرة في منظومة الاقتصاد العالمي، خاصة بعد انهيار أنظمة التخطيط الاشتراكية على إثر انهيار الاتحاد السوفيتي. وانفتاح الاقتصاد العالمي في ظل منظمة التجارة

(1)– نفس المرجع السابق...، ص: 37.

العالمية (OMC). كل هذه التغيرات أعطت للاستثمار الأجنبي المباشر أبعادا جديدة بواسطة الشركات عابرة القارات، في ظل العولمة الاقتصادية. "La Mondialisation de l'économie"[(1)].

فالنمو السريع والمستمر في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر هو مؤشر على مرونة الاقتصاد الدولي في ظل العولمة، وهذا الاستثمار التي تقوده الشركات متعددة الجنسيات يمثل آلية رئيسية نحو التوسع في الاتحادات الاقتصادية الدولية.

وعلى الرغم من أن هذه الشركات تستثمر بالخارج منذ أكثر من 100 عام، إلا أنها لم تكن بهذا الحجم الآن، كما أنها لم تكن تستثمر في كل تلك القطاعات والدول.

فثروة الاستثمار الأجنبي المباشر هي أكبر دلالة على عولمة الاقتصاد الدولي، نظرا لتوسيع الشركات في عملياتها خارج حدودها الوطنية. والدليل على أثر الشركات متعددة الجنسيات على الاتجاه نحو العولمة، يمكن قراءته من الأرقام التالية:

لقد حقق الاستثمار الأجنبي المباشر معدل نمو في الستينات، بلغ ضعف معدل نمو الناتج المحلي العالمي، بينما تجاوز في الثمانينات أربعة أضعاف معدل نمو الناتج المحلي

الإجمالي[(1)]. وقد تصاعدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 160 مليار دولار في عام 1991 [(2)]. وفي عام 1996 بلغ 350 مليار دولار بزيادة قدرها 10 % عن عام 1995[(3)]. وفي سنة 2000 بلغ حجم الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر 1.3 ألف مليار دولار.

واتجهت معظم تدفقات رؤوس الأموال خلال السنوات السابقة إلى الأسواق الصاعدة، إذ تلقت 21 دولة من الدول التي تقع في آسيا وأمريكا الجنوبية في الفترة 1990-1995 ما يزيد عن 65 % من صافي التدفقات. وقد ترتب على العولمة زيادة المنافسة على الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المختلفة، بواسطة الشركات متعددة الجنسيات التي بلغ عددها 63.000 شركة تحتوي على

(1) – Maurice durausset : la Mondialisation de l'économie, ellipses, Paris 1994, P : 76.

(1)– عمر صقر...، مرجع سابق، ص: 27.

(2)– بيترد– ساذرلاند: لماذا يجب علينا تقبل العولمة– مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي (FMI)، العدد 3، سبتمبر 2002، ص: 20.

(3)– عمر صقر...، مرجع سابق، ص: 28.

550.000 فرع في الخارج (تقرير الاستثمار في العالم 2001)، وانتقل العدد إلى 65.000 شركة متعددة الجنسيات (حسب تقرير الاستثمار في العالم 2002).

وبالتالي فإن العولمة والشركات متعددة الجنسيات زوجين شديدي الارتباط. فالاستثمار الأجنبي المباشر يمثل الممهد الرئيسي للعولمة، وفي نفس الوقت فإن نموه السريع يأتي كنتيجة للعولمة والتحرر الاقتصادي (تقرير الاستثمار العالمي لمنظمة UNCTAD لعام 1998) .

وفيما يلي نستعرض جدول يوضح أهم الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال الفترة (1979-1990):

الجدول رقم (01): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف أعظم الدول في العالم (1979-1990) بالمليار دولار

الدول المستثمرة / السنوات	اليابان	الولايات المتحدة الأمريكية	فرنسا	بريطانيا	ألمانيا
1979	3	25	2	12	4
1980	2	20	3	11	4
1981	5	9	4	12	4
1982	4	3	3	7	3
1983	4	7	2	8	3
1984	6	12	3	8	4
1985	6	13	3	11	5
1986	15	22	6	19	10
1987	22	28	9	33	9
1988	37	16	15	36	11
1989	44	32	20	31	14
1990	38	34	27	23	18

Source : Maurice durousset, la Mondialisation de l'économie, ellipes, paris, 1994, P : 79.

وعند المقارنة بين أهم الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، في كل من الدول المتقدمة والدول النامية. نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المركز الأول، ثم تليها بريطانيا في المركز الثاني، ثم تأتي فرنسا في المركز الثالث، بينما تأتي الصين في المركز الرابع. أما ترتيب الدول يتغير طبقا لمتوسط نصيب الفرد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فنجد سنغافورة تأتي في المرتبة الأولى ثم لكسمبورغ، وهولندا، والسويد على التوالي (أنظر الجدول رقم 02):

جدول رقم(02) : أهم الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة

1995–1985 **(مليار دولار)**

الترتيب	الدولة	إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE)	متوسط نصيب الفرد من (IDE)	ترتيب نصيب الفرد من (IDE)
1	الولايات المتحدة الأمريكية	477,5	1820	13
2	المملكة المتحدة	199,6	3410	7
3	فرنسا	138,0	2380	10
4	الصين	130,6	110	20
5	إسبانيا	90,9	2320	11
6	لكسمبورغ	72,4	6900	2
7	هولندا	68,1	4410	3
8	استراليا	62,6	3470	6
9	كندا	60 ,9	2060	12
10	المكسيك	44,1	470	17
11	سنغافورة	40,8	13650	1
12	السويد	37,7	4270	4
13	إيطاليا	36,3	630	16
14	ماليزيا	30,7	1520	14
15	ألمانيا	25,9	320	18
16	سويسرا	25,2	3580	5
17	الأرجنتين	23,5	680	15
18	البرازيل	20,3	130	19
19	هونغ كونغ	17,9	2890	9
20	الدنمارك	15,7	3000	8

Source : WTO, annual report 1996, Vol (1), trade and FDI, Geneva, 1996.

وساهمت العولمة في زيادة حجم الشركات المتعددة الجنسيات، نتيجة للدمج والتملك عبر الحدود[(1)].

وفي عام 1996 بلغ حجم الدمج والتملك 247.6 مليار دولار، الذي شكل أكثر من 80 % من

[(1)] – Yves- gervaise : le développement économique mondial, ellipses, Paris, 1994, PP : 272-280.

إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، وفي عام 1998 بلغت عمليات الدمج والتملك 586.8 مليار دولار، مسجلة رقما قياسيا بزيادة 75 %. وفي عام 1999 بلغت في التسع أشهر الأولى 498 مليار دولار.

وبالتالي زاد نصيب عمليات الدمج والتملك من الاستثمار المباشر الأجنبي، من 55 % عام 1995 إلى أكثر من 90 % عام 1998. وحسب تقرير الاستثمار في العالم لسنة 2001، أن السبب الرئيسي في الارتفاع الخيالي في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، كان مرجعه عمليات الدمج والتملك عام 2000 الذي بلغ 1,3 تريليون دولار.

III: أثر العولمة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودول شمال إفريقيا

III.1– تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على دول شمال إفريقيا:

لقد سعت دول شمال إفريقيا، إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتبار هذا الأخير من القضايا المهمة بهذه الدول. ولكن الملاحظ أن دول شمال إفريقيا (الجزائر– مصر– تونس– ليبيا– المغرب) جذبت حتى عام 1997 جزءا يسيرا من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، ولم يكن توزيع هذه التدفقات متساويا بين دول الشمال إفريقيا (أنظر الجدول رقم(03) التالي):

الجدول رقم (03): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للعالم والدول النامية وإفريقيا ودول شمال إفريقيا (مصر- تونس- المغرب- ليبيا- الجزائر) للفترة 80-1997.

القيمة بالمليون دولار.

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) العالمي	الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية	الاستثمار الأجنبي المباشر لإفريقيا	(IDE) لدول شمال إفريقيا	(IDE) في مصر	(IDE) في تونس	(IDE) في المغرب	(IDE) في ليبيا	(IDE) في الجزائر
1980		10634		1621	541	235	89	408	349
1981	متوسط الفترة	12062		1501	747	212	57	408	77
1982	85/80	14309	متوسط الفترة	994	294	212	80	408	54
1983	49831	10418	85/80	1216	490	184	57	408	77
1984		12157	2253	1357	729	113	30	408	77
1985		13582		1736	1200	108	20	408	صفر
1986	78283	14184	1728	1109	1300	63	01	177	5
1987	132949	25021	2186	1006	900	92	60	98	4
1988	158289	29718	2325	1447	1200	61	85	98	13
1989	195153	29756	4446	1997	1300	78	167	125	12
1990	183835	31776	2196	1341	700	58	165	159	12
1991	158936	41696	2752	886	300	125	317	180	12
1992	173761	49625	3151	1582	500	526	422	165	10
1993	218094	73045	3691	1679	500	562	491	100	13
1994	238738	90462	5496	2364	1256	432	551	110	15
1995	316524	96330	4699	1265	600	264	290	105	8

13	110	311	253	636	1313	4828	129813	337550	1996
7	110	500	360	834	1811	4710	148944	400486	1997

Source: **UNCTAD: World investment report 1997, New York, geneva**

من خلال معطيات الجدول أعلاه، نلاحظ أن نصيب دول شمال إفريقيا بلغ حوالي 2.8 % سنويا في المتوسط من إجمالي الاستثمار العالمي المباشر خلال الفترة 80-1985.

لكن هذه النسبة انخفضت إلى 0.7 % سنويا في المتوسط خلال الفترة 86-1997، وهذه الفترة الأخيرة هي فترة تسارع العولمة.

وبالنسبة لنصيب دول شمال إفريقيا، من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، بلغ في المتوسط 11.2 % سنويا خلال الفترة 80-1985.

أما الفترة 86-1997 تدهور هذا النصيب، حيث بلغ 2.3 % سنويا في المتوسط (وهي فترة تسارع العولمة).

- أما على المستوى الإفريقي، فقد بلغ نصيب إفريقيا من الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للعالم ككل 4.5 % سنويا في المتوسط خلال الفترة 80-1985. بينما هذه النسبة انخفضت إلى 1.6 % سنويا في المتوسط خلال الفترة 1986-1997.

ونستخلص مما سبق، أن فترة تسارع العولمة (1986-1997)، انخفض فيها نصيب دول شمال إفريقيا (مصر- الجزائر- ليبيا- المغرب- تونس) من الاستثمار الأجنبي العالمي، وتدهور نصيبها من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية. وكذلك تقلص نصيبها من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي إلى إفريقيا. الأمر الذي يعني انخفاض قدرة دول شمال إفريقيا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة العولمة، وأن العولمة أثرت تأثيرا سلبيا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لدول شمال إفريقيا.

III.2- انعكاسات العولمة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

إن الجزائر باعتبارها دولة نامية، فهي تنظر إلى العولمة بوجه متشائم لكنها تقوم بمحاولات مستمرة لإنعاش اقتصادها، من خلال الإصلاحات الهيكلية التي اعتبرت ضرورية للانتقال إلى اقتصاد السوق، ودخوله من بابه الواسع. وفي هذا الصدد يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر تاج العولمة الاقتصادية بأمارة الشركات المتعددة الجنسيات. ومن ثم أجرت الجزائر في السنوات الأخيرة إصلاحات

اقتصادية وقانونية، تجسدت في قانون 12/93 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993. يمنح هذا النظام إعفاءات ضريبية تتراوح بين سنتين على 10 سنوات. من خلال هذا النظام الجديد الذي يعكس السياسة الاقتصادية الحديثة للجزائر. لم تعد الإدارة تتدخل في تحديد مجالات الاستثمار المسموح بها، وأصبحت الخطط الاقتصادية غير ملزمة.

وعلى الرغم من هذه الحوافز الممنوحة، لم تحض الجزائر بثقة كبيرة خاصة من قبل المستثمرين العرب. ففي عام 1995 بلغ مجموع الاستثمارات العربية فيها 5.3 مليون دولار فقط، وهي استثمارات سعودية في قطاع الخدمات[(1)].

وبلغ التدفق السنوي المتوسط للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، حوالي 97 مليون دولار خلال الفترة 1980 - 1985. ويمثل نحو 7 % من التدفق لدول شمال إفريقيا، وحوالي 0.9 % من إجمالي التدفق للدول النامية خلال تلك الفترة (أنظر الجدول التالي):

الجدول رقم (04): مؤشرات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر (80–1997)

السنة	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر إلى الدول النامية (%)	الناتج المحلي الإجمالي (PIB) (مليار دولار)	معدل التضخم (%)	معدل تغيير سعر الصرف أمام الدولار (%)	الاصلاح الاقتصادي	العولمة
1980	3,2	42,3	13,4	صفر	لا يوجد	لا توجد
1981	0,63	44,3	14,0	(–) 10,61	لا يوجد	لا توجد
1982	0,37	45,1	22,3	(–) 5.55	لا يوجد	لا توجد
1983	0,73	48,8	24,4	(–) 5,72	لا يوجد	لا توجد
1984	0,63	51,8	32,5	(–) 4,03	لا يوجد	لا توجد
1985	صفر	57,1	15,0	7,33	لا يوجد	لا توجد

(1)– صباح نعوش: أزمة المالية الخارجية في الدول العربية، دار المدى للثقافة والنشر- سوريا، 1998، الطبعة الأولى، ص: 154.

1986	0,03	60,8	16,0	1,05 (−)	لا يوجد	توجد
1987	0,01	63,0	15,0	0,02 (−)	يوجد	توجد
1988	0,04	53,5	17,0	26,66 (−)	يوجد	توجد
1989	0,04	49,2	16,0	16,2 (−)	يوجد	توجد
1990	0,03	53,2	20,0	34,4 (−)	يوجد	توجد
1991	0,02	45,7	21,0	10,62 (−)	يوجد	توجد
1992	0,02	47,8	30,0	18,2 (−)	يوجد	توجد
1993	0,01	49,7	20,5	6,91 (−)	يوجد	توجد
1994	0,01	42,0	29,0	50,17 (−)	يوجد	توجد
1995	صفر	41,2	29,8	35,94 (−)	يوجد	توجد
1996	صفر	45,7	18,7	14,86 (−)	يوجد	توجد
1997	صفر	47,7	5,7	5,4 (−)	يوجد	توجد

المصدر: التقرير العربي الموحد– أعداد مختلفة نقلا عن مرجع:

– عمر صقر: العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة...، مرجع سابق، ص: 81.

وخلال فترة 86-1997، نلاحظ انخفاض المتوسط السنوي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر إلى نحو 10 مليون دولار. ويمثل ذلك حوالي 0.6 % من إجمالي التدفق لدول شمال إفريقيا، وصفر % تقريبا من الدول النامية.

وبذلك تدهور الموقف النسبي للجزائر بنسبة 87 %، بالنسبة لمجموعة دول شمال إفريقيا، وبنحو 100 % بالنسبة للدول النامية.

ونستنتج مما سبق، أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي للجزائر والاستثمار الأجنبي المباشر، كانت علاقة عكسية قبل العولمة. وقد انقلبت تلك العلاقة لتصبح طردية بعد العولمة. وعلى العكس من ذلك

كان لسعر الصرف قبل العولمة علاقة طردية، وأصبحت عكسية بعد العولمة. وقد كان تأثير العولمة على النصيب النسبي للجزائر من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية سالبا بمقدار 12 %.

الخاتمة :

بعد دراستنا لتقييم أثر التطورات العالمية الحديثة، والمتمثلة في ظاهرة العولمة وما لحقها من فعاليات أساسية داعمة لها. كالمنظمة العالمية التجارة وتكتل الاتحاد الأوروبي، على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وبعض الدول النامية، نخلص إلى النتائج التالية:

* إن ما ساعد على ظهور العولمة وانتشارها في العصر الحديث، هو انخفاض القيود على التجارة الخارجية والاستثمار، والتطور الصناعي في بعض الدول النامية وتكاملها مع السوق العالمي، بالإضافة إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، الذي تقوده الشركات العابرة للقوميات، وانتهاجها الأسلوب الدمج والتملك.

* إن العولمة أثرت تأثيرا سلبيا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر ودول شمال إفريقيا، لأن نصيبها انخفض مع بداية تسارع العولمة(1986)،سواء من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا.

* نستنتج مما سبق، أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي للجزائر والاستثمار الأجنبي المباشر، كانت علاقة عكسية قبل العولمة (كلما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر). وقد انقلبت تلك العلاقة لتصبح طردية بعد العولمة (كلما انخفض الناتج المحلي الإجمالي انخفض معه الاستثمار الأجنبي المباشر). وهذا يعني أن العولمة أثرت سلبا على الاقتصاد والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

قائمـة المراجـع :

1- المجدوب أسامة: العولمة والإقليمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة- مصر، 2001.

2– المنذري سليمان: السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة– مصر، الطبعة الأولى، 1999.

3– نعوش صباح: أزمة المالية الخارجية في الدول العربية، دار المدى للثقافة والنشر، سوريا، الطبعة لأولى، 1998.

4– عبد السلام رضا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة (دراسة مقارنة تجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر)، دار الإسلام للطباعة والنشر، مصر، 2002.

5- صقر عمر: العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

ب– التقارير:

6– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2002،الكويت، 2002.

7– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1997،الكويت، 1997.

8– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1993،الكويت، 1993.

9– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES): تقرير عن الاقتصاد الجزائري، أفريل1998، الجزائر.

10– مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD): تقرير الاستثمار العالمي لعام 2002،الأمم المتحدة– نيويورك وجنيف، 2002

11– مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD): تقرير الاستثمار العالمي لعام 2000،الأمم المتحدة– نيويورك وجنيف، 2000

ثانيا: المراجع باللّغة الأجنبية

A- LES OUVRAGES GENERAUX :

12- ANANOU Thiery : Investissement et capital, mémo seuil, Paris, 1997.

13- BLANG Mark : La pensée économique origine et développement, OPU, Alger, 1981.

14- BARAN .P : L'économie politique de la croissance, Maspero, Paris, 1970.

15 – BENISSAD Hocine : L'ajustement structural (l'expérience du Maghreb), OPU, Alger, 1999.

16 – DELEPLACE Ghislain : Histoire de la pensée économique, DUNOD, paris, 1999.

17 – DOMAR . E: Essays in the theory of economic growth, New York, 1957.

18 – DURAUSSET Maurice : La Mondialisation de l'économie, édition Marketing, Copyright, paris, 1994.

19– DEBOUB Yousef : Le nouveau mécanisme économique en Algérie, OPU, Alger, 1995.

20 – GERVAISE-Yves : Le développement économique mondial, ellipses, paris, 1994. l'imprimerie, ES-SALEM, Alger, 2000.

21 – JOLY Xavier : Pratique de la décision d'investir, les éditions d'organisation, paris,

1988.
22– MARGERIN Jacques ; GERARD Ausset : Choix des investissement, les éditions D'organisation, paris, juin 1987.
23 – MEBTOUL Abderrahmane : l'Algérie face aux défis de la mondialisation (II. Réformes économique et privatisation), OPU, Alger,
2002.
24 – OUFRIHA. F. Z, DJEFLAT. A : Industrialisation et transfert de technologie dans les Pays en développement, le cas de l'Algérie, OPU,
Alger, 1986.
25 – O.C.D.E : Manuel d'analyse des projets industriels dans les pays en vois de Développement, 1972.
26 – MINISTERE De La Planification Et D'aménagement Du Territoire (M.P.A.T) : Rapport générale du plan (1985-1989), Alger, 1985.
27 – OPEP : PRO-ECO , N° 2586, 1999.
28 – UNCTED, united nations conference on trade and development : World investment Report 2003, New York, 2003.
29 – UNCTED : World investment report 2001, new York, 2001.
30 – UNCTED : World investment report 1997, new York, Geneva, 1997.
31 – WTO (OMC) : Annual Report 1996, VOL (1), trade and FDI , Geneva, 1996.
32 – WORLD BANK : Trends in developing economics 1998, Washington, USA, 1998.
33 – WWW.DOUANES-CNIS.DZ
34 – WWW.EUROMED.NET
35 – WWW.T1T.NET
36 – WWW.ARABE.COM
37 – WWW.GOOGLE.FR.
38 – WWW.FINANCE-ALGERIA.ORG
39 – WWW.APSSI.COM.DZ